

كتاب دوري رقم ٨ لسنة ٢٠١٣  
٢٠١٣ / ١٠ / ٢٠

الحافا للكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن عدم جواز تفويض أصحاب الأعمال لصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال نيابة عن الصندوق إلا للمصرح له منهم بإنشاء جهاز تأميني وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠٠٧ .

- ونظرا للصعوبات التي تواجه بعض المنشآت أما لضخامه عدد العمال أو بعد المكانى لموقع العمل عن المكاتب التأمينية مما يؤدى إلى زياده العبء على كاهل العاملين بتلك المنشآت وترددتهم لصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال على مكاتب الصندوق وتعطيل وقت العمل .

وفي ضوء ما تقدم وتخفيفا على عمال تلك المنشآت وعدم تعطيل سير العمل بتلك المنشآت يتبع الآتى في المنشآت الغير مصرح لها بإنشاء جهاز تأميني في شأن صرف تعويض الأجر المرضى والأصابى

(١) بالنسبة للمنشآت التي يزيد عدد العاملين بها عن ١٠٠ عامل يتولى مندوب جهه العمل تسليم الأجزاء المرضى والأصابى إلى المكتب المختص .

(٢) يتولى المكتب المختص إجراءات تسوية المستحقات وفقا لقواعد المقرره لذلك وأعداد الشيكات بالنسبة للمبالغ المستحقة التي تزيد على ١٩٩ ج

(٣) يتم تجميع الشيكات المستحقة للعاملين بصفه دوريه وأعداد حافظه للأجزاء المرضيه على حده وأخرى للأصابيه مبينا بهذه الحافظه اسم المستحق ومدة الأجزاء المرضيه والأصابيه ورقم الشيك وحمله المستحق عنها .

(٤) ترفق الشيكات مع الحافظه وترسل عن طريق الصادر العام بالبريد المسجل بعلم الوصول على عنوان المنشأه .

ويجوز تسليم تلك الشيكات رفق الحافظه الى المندوب المفوض بالاستلام من جهه العمل بعد أثباتها بسجل الصادر العام على أن يكون التفويض لمده لا تزيد عن شهر و يجدد شهريا .

(٥) بالنسبة للنقدية الصغيرة التي لا تتعدى ١٩٩ ج يتم صرف تعويض الأجر المرضى والأصابى بمستند صرف من خزينة المكتب لكل مؤمن عليه بشخصه .

وعلى الأداره العامه للشئون الأداريه أبلاغ هذا الكتاب لكافة مناطق الصندوق للعمل بأحكامه .

رئيس الصندوق  
مشيره بـ  
( مشيره بـ )  
٢٠١٣